ثانياً : الليبرالية : محاولة فى إعادة الإكتشاف :

الضرورة المنهجية تأخذنا – إبتداءً – إلى محاولة إعادة إكتشاف الليبرالية ، ليس لأنها صارت موضوعاً مطروحاً فى المحاورات المعاصرة تلامساً مع إستشرافات مستقبلية، ولكن لأن الطرح يصطنع مفارقة وضعية بينها (الليبرالية) والرأسمالية كوجهين لعملة واحدة .. ويوحد بينهما فى نسخة المضاهاة ، وهو طرح قاد الليبرالية إلى أزمة، بإحالتها من فاعل فى مستقبل التاريخ إلى شاهد على نهايته وعلى موت الدولة ، والتحفظ على الطرح ليس موقفاً ضد الرأسمالية .. ولكنه موقف مع الليبرالية .. وبحرف الجر فهو موقف مع مستقبل التاريخ ، وحيثيات الموقف تأخذنا – أولاً – إلى التنقيب عند جذور الليبرالية ، ثم التواصل – ثانياً – إلى إعادة قراءة مقولة المجتمع المدنى والدولة بأبجدية الإنشاء الليبرالى .

١/٢ الليبرالية : التنقيب عند الجذور

التنقيب عند الجذور يسوقنا إلى نقطة كشف تعود بأصول الليبرالية إلى النظام التجارى (والذى سبق النظام الرأسمالى)[١] ، ففى هذا التوقيت .. تشكل المجتمع المدنى فى رحم المفهوم البرجوازى للسوق ، فلقد عرف التاريخ الاقتصادى – الإجتماعى للبشرية ظاهرة السوق فى كل النظم التى سبقت النظام التجارى ولكن السوق فى مفهومه البرجوازى كان مغايراً .. فهو سوق إنتفت فيه كل أشكال المبادلات الأخرى التى عرفتها الأسواق السابقة للنظام التجارى كالمقايضة مثلاً ، وسادته فقط المبادلات النقدية ، ليقترب بملامسة من فكرة القانون بإعتماده النقـــود – فقط – كوحدة معيارية للمبادلات ، وهو سوق رفض حجب الرغبة الفردية تحت وطأة الامتياز الإجتماعى .. ففى الأسواق التى سبقت النظام التجارى كان على الأفراد العاديين أن يمتنعوا عن إبداء رغبتهم فى شراء سلعة ما .. إذا أبدى الأمير أو الحاكم رغبته فى شرائها ، وبإقراره المساواة المدنية أمام الرغبة .. تعود ملامسه مجدداً لتقترب من فكرة القانون .

وهكذا كان الإنتصار للبراجوازية ولمفهومها عن سوق يقارب فكرة القانون ويبحث عنه ، هو المقدمة للمجتمع المدني والذى برز لأول مرة كمصطلح فى الأدبيات الفرنسية فى القرن السابع عشر .. وهى الفترة الزمنية التى سادها النظام التجارى ، وكان المصطلح يعنى – أنئذ – المجتمع المنظم سياسياً إحتكاماً إلى فكرة القانون ، وإتفاقاً .. فلقد كانت المقدمة التى نسجت خيوط المجتمع المدنى ، هـــى – أيضاً – المقدمة التى نسجت خيوط الليبرالية ، فالبحث عن القانون هو جهد حر لا تقدر على تبعاته إلا ذات حرة .. أى ذات تخلق بنفسها عالمها وعياً بفكرة التطور[٢] ، ولأن الذات الحرة فى حاجة إلى موضوع حر للإنشاء .. أى موضوع يختزن فى ذاته إمكاناً مدخراً للتطور ، فإن البرجوازية الصاعدة كانت بحيويتها هى

الموضوع الحر للإنشاء .. وفى صيرورة التلاقى بينهما .. الذات الحرة والبرجوازية ، تكشف المجتمع المدنى .. وتكشفت الليبرالية .

وفى محصلة الحاصل .. فإن الليبرالية تكشفت قبل ظهور النظام الرأسمالى وإرتباطاً بالمجتمع المدنى للتأكد بذلك أولى ملامحها الإجتماعية .. فهى عند جذور الكشف ليست ليبرالية يوتوبية ولكنها ليبرالية إجتماعية ، وهو ما يدعونى إلى إعادة تعريفها هكذا .. الليبرالية هى همزة الوصل بين الذات الحرة والموضوع الحر ، والموضوع الحر – بطبيعته – هو موضوع إجتماعى . وبتدافع الحركة تضاعفت دورة المبادلات النقدية داخل السوق وبدأ النظام التجارى فى أشواطه الأخيرة أكثر رغبة فى إزالة الحواجز بين الأقاليم وتوحيد أسواقها فى سوق موسع تسوده نفس الوحدة المعيارية للمبادلة (النقود) ، وهنا كانت الليبرالية حاضرة وإنحازت إلى الدولة القومية كوعاء تنظيمى للسوق[٣] ، ولم يكن إنحيازها من فراغ :

(أ) فالدولة القومية بدت قادرةً على تأكيد قيم المجتمع المدنى .. قيم مثل المساواة أمام الرغبة والمسئولية الفردية ..... إلخ .

(ب) والدولة القومية بدت وكأنها إحدى تجليات فكرة القانون والتى عبرت عن نفسها مبكراً فى تمثل الوحدة المعيارية كمرجعية إحتكام ، فالدولة – عندئذ – تعبر عن الوحدة المعيارية للسيادة إقصاءً لكل أشكال السيادة الأخرى ، كما كانت النقود – وفى طور تأسيس المجتمع المدنى – هى التعبير عن الوحدة المعيارية للمبادلات إقصاءً لكل أشكال المبادلات الأخرى .

(جـ) والدولة القومية بدت وكأنها تمنح فرصة جديدة لليبرالية كهمزة وصل بين ذات حرة وموضوع حر ، ففى الدولة القومية تسود اللغة القومية .. وعندئذ إستعادت الليبرالية اللغة كموضوع حر للإنشاء .. تستطيل به أوعية جديدة للتفكير .. وتتدفق به إبداعات ثقافية جديدة يستهلكها المجتمع بفئاته المختلفة (فلقد صارت الإبداعات مادةً للتداول وإن لم تكن – أنذاك – سلعة للمبادلة) ، وفى هذا التوقيت كان RASANVALLON[٤] معاصراً للحدث وعبر عنه بدقة بالغة وهو يقول أن المجتمع المدنى يمنح قيمة إجتماعية لكل ما يتداوله خارج دورة المبادلات النقدية ، وبالمثل كان GELLNER محقاً وهو يقول «أن القومية ليست لها جذور عميقة جداً فى النفس البشرية»[٥] ، فلقد تشكل الحس القومى – بالفعل – فى لحظة تلامس الوعى الليبرالى بالإمكان اللغوى .. بينما كان التقويم الميلادى يضئ الشمعة السابعة عشر فى إستقبال قرن جديد .

وفى إستجابة للإدراك .. جاءت كتابات معظم المفكرين الليبراليين فى القرن السابع عشر لتؤكد على الربط بين المجتمع المدنى والدولة ، فعلى حد تعبير RANGEON فإن المجتمع المدنى هو المجتمع المنظم سياسياً وإجتماعياً .. أى المجتمع الذى تتأكد فيه سيادة الدولة[٦] ، وفى عام ١٦٧٧ كتب BOSSUET قائلاً «أن المجتمع المدنى هو مجتمع أفراد ينتظمون إجتماعياً تحت سيادة حكومة واحدة وقوانين واحدة»[٧] ، وكان HOBBES فى عام ١٦٤٩ أكثر سفوراً وهو يقول صراحة «أن المجتمع المدنى هو الدولة»[٨]، ولكن البعض حاول إصطناع إشكالية بينهما .. ولم تكن سوى إشكالية مزيفة.

٢/٢ المجتمع المدنى والدولة : إشكالية مزيفة

السوق الموسع والكبير فى ظل سيادة دولة قومية .. خلق واقعاً جديداً يسوده نمط إنتاج محدث يسلك بقراراته فى ضوء توقعات الطلب خلافاً لنمط الإنتاج الحرفى والذى ظلت قراراته معلقةً بطلبيات مسبقة ومحددة سلفاً ، لقد كان نمط الإنتاج المحدث – بالتعريف – نمطاً رأسمالياً يؤمن بمزايا الإنتاج الكبير ويستبدل الورشة بالمصنع ويستثمر القدرات الكامنة فى مبدأ تقسيم العمل ويدفع بالرأسماليين إلى موقع القوة المركزية إعلاناً بقيام النظام الرأسمالى .

كان نظاماً تفاعلت فيه قوى المجتمع المدنى .. فلقد تطورت البرجوازية من برجوازية تجارية إلى برجوازية رأسمالية وأكثر ليبرالية .. لأنها تملك مبادرة المخاطرة ومبادأة التقدم التكنولوجى وبالتالى أكثر إلتصاقاً بفكرة التطور ، وعلى الجانب الأخر.. كانت فكرة القانون تتعمق بنضج الحراك من مرجعية الوحدة المعيارية إلى مرجعية السببية التجريبية ، ولأن النظام الرأسمالى وثق ميلاده مبكراً فى بريطانيا .. فإنه حمل خصائص أنجلو–سكونية ألحت ولدواعى برجماتية على طرح مسألة الفصل بين المجتمع المدنى والدولة ، ورافق المسألة مذكرات دفاع .. ترافع بها بعض المفسرين لأدم سميث مثل SORMAN[٩] ، CANNAC[١٠] ، ولكن – وهذه هى المفارقة – فإن آدم سميث نفسه لم يكن فى هيئة الدفاع .. وهى مفارقة تدعونا مرة أخرى إلى التنقيب عند الجذور .

ولنقرر – إبتداء – إنه عندما تشكلت الدولة القومية فى أواخر النظام التجارى .. كان مصدر السلطات فى هذه الدولة مازال هائماً وغير محدد الهوية ، ولكن وتحت تأثير كتابات مفكرين إستلهموا مفهوم الأمة كحقيقة وجودية .. ثم تكريس قاعدة «الأمة هى مصدر السلطات» وإعادة تمثل الدولة بأبعاد جديدة تستجيب لقاعدة الشرعية المدنية فى مركب إنسيابى لا تعوزه الحاجة إلى جسور مصطنعة .

ولكن المشكلة برزت فى بريطانيا والتى غاب عنها مفهوم الأمة وبالتالى تعطلت

فيها القاعدة ، وعندئذ .. اقتضى تطور المجتمع المدنى البريطانى فى سياقه الرأسمالى الوصول إلى إتفاق تعاقدى مع الدولة ، وبمقتضاه لا تعترض الدولة طريق التعاقدات المدنية بين الأفراد (وخاصة فى مجال العمل) ، وفى المقابل .. فإنها تحتفظ بصلاحياتها السيادية فى فرض الضرائب وتحصيل الإيرادات الجبرية وإتخاذ التدابير لحماية الأمن الداخلى والخارجى ، ولأنه إتفاق تعاقدى بين طرفين .. فإن المسوغ الإجرائى اقتضى الفصل بينهما ، أى أن الفصل كان اقتضاءً برجماتياً ولم يكن حداً للتعريف بالليبرالية كما يذهب مفكرى النيو-ليبرالية مثل BENOIT عندما يقول «أن الليبرالية هى مذهب يعتمل بخصوصياته وأبرزها هى الفصل بين المجتمع المدنى والدولة»(١١) .

ولأن كتابات آدم سميث هى إحدى حيثيات الأدلة فى حافظة مستندات مسألة الفصل ، فإن الموائمة تقتضى إعادة قراءة كتاباته بعيداً عن التأويلات المتداولة ، ولن يفاجئنا أن نجد :

١ – أن ما كتبه آدم سميث كان يعكس إدراكه المسبق بغياب مفهوم الأمة عن الوعى البريطانى ، ولذلك فلقد حاول – إصطناعاً – إستحضاره بالمفرد اللغوى فى كتاباته ، وكان المفرد حاضراً فى عنوانه كتابه الشهير والذى إختار له أن يكون «ثروة الأمم»(١٢) .

٢ – أن آدم سميث – على عكس الشائع – لم يحصر أدوار الدولة فى الحفاظ على الأمن الداخلى وتأمين الأمن الخارجى ، ولكنه أضاف إليها .. دوراً تضطلع فيه ببعض الأشغال العامة عندما تتراجع المبادرات الخاصة للأفراد .. أى أنه إعترف لها بدور فى إدارة السوق ، كما عهد إليها بدور تتصدى فيه لمسئولية التعليم ومنحها الحق فى إجبار الأطفال على دخول المدارس وخاصة أولاد الفقراء ، كما دعاها إلى إقامة المهرجانات الشعبية وتشجيع السلوك الفردى الذى يطلب المتعة والمرح .... إلخ ، وفى الحالتين .. فإنه أقر لها بدور فى إدارة المجتمع المدنى(١٣) .

وأكثر من ذلك .. فإن السلم الغائى الذى اعتمده چون لوك للمجتمع المدنى.. ثم اعتمده من بعده وبإقتفاء الأثر آدم سميث ، لم يكن بعيداً عن الدولة كظاهرة إجتماعية تخضع للتطور التاريخى ، فلقد جاءت حقوق الملكية الخاصة للأفراد على رأس السلم الغائى .. فى وقت كانت فيه هذه الحقوق مصانة بالفعل وقبل أن يكتب چون لوك وآدم سميث ، ولكن الذى دعاهما إلى الكتابة عنها .. هو رغبتهما فى الفصل بين أملاك الحاكم وأملاك الدولة ، والفصل بينهما – بداهة – لا يعنى دعوة إلى الفصل بين المجتمع المدنى والدولة .. بل دعوه لتحصين التفرد السيادى للأخيرة .

وحتى مقولة «دعه يعمل .. دعه يمر» والتى ذاع صيتها فى مرافعة الدعوى بفصل الدولة عن المجتمع المدنى ، تبدو فى إطار مراجعة النص الرأسمالى كشاهد نفى لا كشاهد إثبات ، فالمقولة – إبتداء – مختزلة بضمير الغائب «دعه» وتستثير بداهة تساؤلاً يقول : دع من يعمل ! دع من يمر ! ، وبالتنقيب عند الجذور يفصح الغائب عن نفسه هكذا «دع العامل يعمل .. دع القمح يمر» ، ففى البدايات الأولى للثورة الصناعية وتشكيل النظام الرأسمالية كانت حسابات الحاجة تدعو إلى تحرير قوة عرض العمل من قبضة الطوائف المهنية التى قيدت حركة العامل إنتقالاً من مهنة لأخرى ، ولذلك إرتفع شعار «دع العامل يعمل» ، وتحت مظلة الشعار تدخلت الدولة لتفكيك البناء الهيكلى للطوائف .. أى أن الصيرورة الرأسمالية إستدعت دوراً مبكراً للدولة .

وفى خط موازى .. إنسحبت الرأسمالية الوليدة إلى البحث عن القمح الرخيص بهدف خفض أجر العامل ، فلقد ارتبط الأجر بالسلة الغذائية وكان القمح هو أهم مكوناتها ، ولأن أسعار القمح – أنذاك – كانت تشهد إرتفاعاً محسوساً فى الداخل البريطانى ، فلقد عمد الرأسماليون إلى المطالبة بفتح باب إستيراد القمح تحت شعار «دع القمح يمر» ليتفجر وفى البواكير الأولى للميلاد الرأسمالى .. صراح المصالح بين الرأسماليين وملاك الأراضى الزراعية ، وتدخلت الدولة لحسم الصراع لصالح الرأسماليين ، أى أن الصيرورة الرأسمالية إستدعت – مرة أخرى – دوراً مبكراً للدولة.

وبإجتهاد التجريد .. فإن النص الرأسمالى لم يهمش أبداً دور الدولة ولكنه استبقاه دوراً محورياً يمتد إلى حماية «أمن الصيرورة الرأسمالية» ، وبقوة سلاح الدولة تم فتح الأسواق الخارجية وبالصلاحية السيادية للدولة تم توظيف الأداة الضريبية لإعادة تشكيل نمط توزيع الدخل فى إتجاه يتوافق مع الكشف المعرفى الأول لآدم سميث .. حيث العمل هو مصدر القيمة ، وبالتالى فإن الأداة الضريبية أعادت توزيع الدخل لغير صالح الريع .. فهو عائد بدون عمل[١٤] ، وكان هذا الخيار بالفعل موافقاً للروح الليبرالية التى صاحبت نشأة المجتمع المدنى والمفهوم البرجوازى للسوق .

وهكذا فإن تطور النظام التجارى إلى نظام رأسمالى .. ونمو قوى المجتمع المدنى إطراداً مع صعود برجوازية رأس المال .. لم يخلق إشكالية بين الدولة والمجتمع المدنى ، ولكن الإشكالية الحقيقية – والتى يتستر عليها النيو – ليبراليين – هى الإشكالية بين الليبرالية والرأسمالية .. وهى الإشكالية التى خلفها إنقلاب الرأسمالية على نفسها عندما تحولت إلى رأسمالية إحتكارية .. تطلب الريع لنفسها وتخلطه مع الأرباح فى

مزيج محاسبى معقد .. وتمنح الامتيازات الإجتماعية لكبار المحتكرين وتتداولها فى السوق .. ثم تستدير لتخنق المنافسة وتخنق معها فكرة التطور ، ولقد عرف التاريخ الرأسمالى – بالفعل – محاولة جادة وثرية لتجاوز الاشكالية من خلال الممر الذى سلكته تجربة دولة الرفاهية الإجتماعية ، ولكن أزمة التجربة منذ منتصف لسبعينيات القرن العشرين ، أعادت الاشكالية إلى مربع الصفر ، وبدا للبعض أن تفريغ الليبرالية من محتواها ونفيها هو الحل الأفضل للإشكالية .. وتعددت الاجتهادات .

ففى كتابه «ثلثا الفرنسيين»[١٥] يقترح الرئيس الفرنسى الأسبق ديستان تحويل الليبرالية إلى أيدلوچية تخلق بنفسها مقوماتها الأخلاقية وتجسد بذاتها مثالها المعنوى، ولكننا إذا عدنا إلى تعريفنا لليبرالية كهمزة وصل بين الذات الحرة والموضوع الحر.. فإن الليبرالية تجد نفسها فى معكوس الضد مع الأيدلوچية ، ولأسباب تقول :

١ – أن الأيدلوچية من حيث التعريف هى نسق تحكمى صارم يبدأ بمقدمات يقينية لا تقبل المناقشة ، لينتهى إلى نتائج حتمية تلزم بالتسليم ، ولكن الليبرالية كهمزة وصل بين الذات الحرة والموضوع الحر تدرج كل مقدماتها على جدول أعمال النقاش .. وتضع كل نتائجها على طاولة مداولات الاختبار .

٢ – أن الأيدلوچية تقرر لنفسها وبنفسها غايات نهائية ينتهى معها التاريخ وتنتفى فيها الأزمة ، ولكن الليبرالية لا تبحث لنفسها عن غايات نهائية ولا تسلم نفسها لمقولة نفى الأزمة ، ففى الليبرالية .. فإن الغاية فى التاريخ هو البقاء داخل التاريخ ، وفى الليبرالية .. فإن الأزمة هى ظاهرة بنيوية فى التاريخ وفى مستقبله ولا يمكن نفيها ، ولعلنا نستعير هنا مقولة HAYER «الليبرالية تحترم النشاط الحر دون أن تلزمه بغايات نهائية والذين يلزمون أنفسهم بغايات نهائية .. إنما يخاطرون ببناء مجتمع شمولى»[١٦] .

ومن ثم .. فإن محاولة تحويل الليبرالية إلى أيدلوچية هو بمثابة إستلاب للماهية الليبرالية وإعلان ضمنى بهزيمتها النهائية ، ولكن الاجتهاد البرجمانى لم يكتفى بالهزيمة النهائية لليبرالية ولكنه أعلن وفاتها ، ففى كتابة «موت الليبرالية» يقول LOWI «أن علينا أن نقبل من الآن فصاعداً .. بليبرالية جماعات المصالح التى تمارس فيما بينها لعبة المساومة لتأمين توازنات المصالح المتعارضة»[١٧] ، وبداهةً .. فإن القبول بالمبدأ البرجمانى حول ليبرالية جماعات الضغط ، يعنى قبولاً بشرعية النتائج التى ترتبت على هزيمة الليبرالية فى مواجهة رأسمالية الاحتكار ، وبصادر بالتالى شروط تجددها ، فجماعات الضغط لا تمثل ذات حرة تبحث عن قانون ، ولكن ذات برجمانية تبحث عن حصيلة المساومة ، وفى المقابل فإن جهد التطور الاجتماعى لا يعود موضوعاً حراً للإنشاء .. ولكن مجرد موضوع برجماتى يضغط

من أجل تدنيه زمن المساومة وتكاليفها ، وفى حاصل الاختزال .. فإذا كان الاجتهاد البرجماتى قد أحل الذات البرجماتية بديلاً للذات الحرة والموضوع البرجماتى بديلاً للموضوع الحر ، فكأنه – فعلاً لا مجازاً – قد أعلن وفاة الليبرالية .

وفاة الليبرالية فى مرسوم الإجتهاد البرجماتى نجد صداه فى شهادة إجتهاد أخر.. إنه إجتهاد المحافظين ، ولقد كان للمحافظين دائماً تفسيرهم الداروينى للظاهرة الليبرالية ، فإذا كانت الليبرالية فى لحظة تكشفها هى إنتصار للفرد للبرجوازية ولعلاقات السوق الموسع ، فكأنها وبنفسها قد رسمت زوايا ضبط لأعمال مفعول مبدأ الانتخاب الطبيعى لدى داروين فى أرض الاختبار الإجتماعى .. حيث البقاء للأقوى ، ولأن الأقوى خلق بقوته واقعاً إحتكارياً على الصعيد المطلق والنسبى ، فإن إندثار الليبرالية أمام رأسمالية الاحتكار ، يصبح – بالتالى – إندثاراً طبيعياً ومشروعاً فى سياق الجدلية الداروينية ، وتحت ركام الإندثار تتوثق شهادة وفاة الليبرالية ويتم دفنها فى إحتفال مهيب لترقد تحت قبة نصب تذكارى .. كشأن كل المؤسسين الأوائل ، فلقد كانت الليبرالية هى مؤسس التاريخ الرأسمالى .

وأخطر ما فى الإجتهاد الداروينى ليس فقط الاعتراف بمشروعية إندثار الليبرالية ، ولكن توظيف النفى الجدلى لليبرالية لخلق مشروعية جديدة للعنصرية ، فالداروينية تقوم على ثلاثة مبادئ : التراكم الكمى يقود إلى تغير كيفى ، والانتخاب الطبيعى ، والسوبرمان ، وكل من يقبل بالنسخ الداروينى عليه أن يبحث عن معادل موضوعى لفكرة السوبرمان ، وهذا ما فعله ماركس والذى كان من أشد المعجبين بداروين وتمثلاً لمنهجيته .. عندما طرح المجتمع الشيوعى الذى يفيض بالوفرة المطلقة للموارد والسلع كمعادل موضوعى لفكرة السوبرمان[١٨] ، وبالتالى .. فإن المحافظين عليهم بالمثل أن يبحثوا عن هذا المعادل الموضوعى فى نسختهم الداروينية ولأن خاصية الفرز لديهم ترتبط بقوة الاحتكار .. ولأن شعوب الشمالى هى التى تكاد تحتكر الآن المصدر الجديد للثروة وهى المعلومات .. ولأن إنتاج المعلومات يرتبط بالذكاء ، فإن الإسقاط الداروينى لدى المحافظين سوف يمائل – بتسكين المعادل – بين السوبرمان وشعوب الشمال .. وسوف يلحق بهم خصوصية فطرية وموروثة تتصل بذكاء خارق، ولا ينبغى بعد ذلك أن نستغرب إدعاءات تشارلز موري وريتشارد هير نشتاين فى كتابهما «منحنى الجرس» ، بأن للجنس الأبيض تفوقاً فطرياً وموروثاً فى قدرات الذكاء مقارنة بالأجناس الأخرى ، وأن النسبة تبلغ حوالى ١٠٠ : ٨٥ فى حالة الجنس الزنجى .

التسلم بهزمية الليبرالية وإعلان وفاتها كان رد فعل غير تاريخى لأزمة دولة الرفاهية الإجتماعية .. ولم يكن حلاً مستقبلياً لإشكالية الرأسمالية والليبرالية ، ولكن تجربة دولة الرفاهية الإجتماعية كانت تجربة واعية فى التاريخ لأنها حاولت حل

الإشكالية دون التضحية بالليبرالية لصالح الرأسمالية ولذلك فهى تستحق وقفة ، وتستحقها أيضاً لأن بعض مقولاتها ومفاهيمها سوف تكون ماثلة فى محاورة الليبرالية الإجتماعية ، أقول بعض ولا أقل كل .. فالليبرالية الاجتماعية ليست وريث الرفاهية الإجتماعية وليست نسختها المحدثة .. بل لعلهما يفترقان .. بأكثر مما يلتقيان.

وهناك تجربة أخرى سوف تستوقفنا وهى التجربة النيوليبرالية .. ليس فقط لأنها تجربة تحاول أن تحلق بأجنحتها إلى المستقبل ويصاحبها ضجيج إعلامى لم يتاح لغيرها ، ولكن – أيضاً – لأنها تحاول حل الإشكالية بقران التوحد بين الليبرالية والرأسمالية وتستدعيهما معاً شهوداً على موت الدولة .. وبمعنى أخر فإنها تسلك فى الإتجاه المعاكس لليبرالية الإجتماعية .

obeikandl.com